ظاهرة تعدد الأوجه النطقيّة
في العربيّة

د. مشتاق عباس معن

مدخل :

تعكز علماء اللغة قديماً وحديثاً على مستويي الصواب والخطأ في بناء قواعدهم وقوانينهم التي بها حكموا التداول اللساني بين المتواصلين ؛ إذ تتلمّس هذين المستويين على نحو التصريح أو التلميح في نظرياتهم ومقولاتهم التأسيسية أو النقدية ، وعلى الرغم من ذلك لا تعدم حضور المنطقة الوسطى بينهما التي يمكن تحديدها بتعدد الآراء والأقوال بوصفها أنموذجاً للوسطية ، فتعدد وجوه القاعدة لا يعني غياب صوابيتها على قدر ما يعني تباين الأداء ؛ بسبب طبيعة اللغة التي تحتمل في بعض سياقاتها تعدداً لا يقطع بواحدية الرأي.

ووردت في كتب الأقدمين من علماء العربية عبارات تشير إلى إمكان أداء قسم من النصوص ولاسيما القرآنية منها بأكثر من وجه نطقي ، وتراوحت هذه الإشارات بين تصريح وتلميح [١]، ومن ذلك ما جاء في قول أبي عمرو الداني " ت ٤٤٤هـ " (ومن أهل الأداء أيضاً من يشبع مدّ الميم في قوله " ألم الله " في أول آل عمران ، على مذهب الجميع ، غير عاصم من رواية الأعشى ، عن أبي بكر ، عنه ،... وكذا منهم من لا يبالغ في إشباع مدّ العين ... ومنهم من يبالغ في اشباع مدّها لأجل الساكنين ، والمذهبان في الكل جيدان صحيحان) [٢].

وكذا في قول القرطبي " ٤٦١هـ " في سياق حديثه عن الاختصار في منهجه (... واستقصاء علل ذلك كله مما يضيق عنه فضاء هذا القول ويخرجه عن الغرض المطلوب به ، ولو التزمنا ذلك لأخذ بنا إلى ذكر ما يجب فيه الإدغام وما يتخير بين إدغامه وتركه وإظهاره ...) [٣].

وإذا أمعنا النظر سنجد أمرين مهمين يكونان عماد هذه الظاهرة :

الأول : الاختيار : وهو مرة يأتي صراحة ، ومرة يأتي تلميحاً في ضمن سياق النص سيما الإشارة لتعددية النطق أو تعدد المذاهب الأدائية ، والاختيار يعني تعادل كفتي القولين ، بدلالة الجواز ، فلو كان أحدهما أرجح لانماز وكان الأفضل .

وغالباً ما يأتي الاختيار ، وهو من مبادئ أئمة القراءة والأداء ، بناءً على قدرة الإمام المقرئ على تكوين قراءة من دون تقليد ، (وكان من هذا الجيل أبو عمرو بن العلاء ، [إذ] كان على غير سنّة معاصريه – جوالة رحالة بين الأمصار ، لم يترك إماماً من الأئمة سمع به

إلا ذهب إليه يستمحنه علمه ، ويستهديه قراءته ، حتى تجمّع لديه محصول وافر من روايات الأئمة في القراءة واللغة ، لم يسنح لغيره ... فكان شأنه فيما تحصل لديه شأن العالم الناقد البصير بكل تفصيل في القراءة ، يعرف مصدره ، ويضبط أداءه ، وينسبه لبيئته التي يدل على علم الرجل واقتداره ، فهو من هذا الوجه صاحب قراءة لا مقلد ، وهو معتمد دائماً على صحيح الروايات.

وهذا هو معنى الاختيار أنه انتقى أصول قراءته ومفرداتها انتقاء لا يتقيد بمذهب ، ولا يمكن أن ينسب إلى مصدر بذاته من المصادر التعليمية في عصره ؛ لأنه اختار بناء على فكرة ، لا بوحي من النقل والتقليد اللذين جرى عليهما معاصروه من القراء . ومن ثم يمكن أن نقول : إن قراءته لا تشبه قراءة بعينها ، ولكن فيها مشابه قراءات كثيرة ، تكشف عنها مؤلفات الفن ، وبخاصة ما تحدث منها عن طرق الأخذ والرواية) [٤].

ويؤكد مبدأ الاختيار أن القوانين الصوتية التي وصلت إلينا ليست بالمستوى الصارم الذي قد نفهمه في بعض كتابات المجيدين ، بل هو مستوى مرن يقبل المناقشة تبعاً لأدلة المحاور في تحديد وجهة التعدد ، إنْ قصد المغايرة لنطق أداء معين ، وهو ما سيبينه البحث من خلال متابعة النصوص التي أشارت إلى التعدد .

<u>الثاني : طبقية التعدد :</u> نريد بها أن التعدد سينشأ في مستوى من الأداء يمكن عدّه المستوى الرئيس أو الأولي الذي يستجلب مستوى فرعياً أو ثانوياً ، فمثلاً التعدد في طريقة أداء النص وفقاً لنغمية " الترتيل " أو " التدوير " أو " الحدر " وهو التعدد في مستواه الأولي أو الرئيس ، سيستجلب تعدداً في الأحكام الواقعة تحته من مدّ وإشمام وإدغام وسواها ، ليكون تعدداً ثانوياً أو فرعياً .

وكذا الحال في التعدد السياقي – وهو ما سنتطرق إليه في أنواع التعدد - ، الذي يستتبع طبيعة بعض التجاورات الصوتية التي تحتمل الإدغام والإظهار أو الإخفاء ، مما يؤدي إلى تعدد رئيس يستجلب تعدداً في مدّ الأصوات الواقعة في ضمن بيئته الصوتية . وهذه الأمور ستتضح في القابل من البحث إن شاء الله تعالى ، بعد أن تتوضح مفهومات الأنواع المتفرعة عن هذه الظاهرة الصوتية .

ولم يصطلح واحد من علمائنا الأقدمين أو من الدارسين المحدثين على هذه الظاهرة الصوتية ، على الرغم من وفرة حضورها في المؤلفات القديمة والحديثة ، لذا وجدتني أميل إلى تسميتها بـ " ظاهرة تعدد الأوجه النطقية " لجملة أسباب منها :

١- الركون إلى مصطلح علميّ قارّ في منظومة المصطلح العربي ، ذاك هو مصطلح " ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية " ، وسبب ركوني هذا يعود إلى تشابه مرجعية حدوث " التعدد" في الظاهرتين لأنه ينبع من مبدأ " الاحتمال " الذي لا يقطع بوجه واحد بل يفتح

الباب على التعدد الممكن وفقاً للقوانين المقرّة في بابه ، إضافة إلى تسهيل تثبيت المصطلح الجديد لاعتماده على تسمية سابقة راسخة .

٢- الدلالة على مراد الظاهرة المدروسة ؛ لأن ما يحدث في الكلام العربي وفقاً للنصوص التي تصفه في المرصود هنا : تعدّدٌ في أوجه نطقِ ملفوظٍ معين سواء أكان صوتاً أو جزءاً من كلمة أو كلمة أو غير ذلك من مستويات البناء اللغوي داخل سياق صوتيّ عام أو خاص ،والسياقات الصوتية مختلفة الخصائص تبعاً لآليات بنائها وتشكيلها حالها في ذلك حال السياقات اللغوية الأخرى ، فمرّة لا يساعد السياق على النطق بأكثر من وجه ، ومرة يساعد على ذلك ، وفي الحالة الثانية يجد الناطق نفسه أمام احتمالات نطقية تسوّغها له قوانين اللغة المتوافق عليها .

٣- وصفت هذا الأداء النطقي بـ " الظاهرة " ؛ لأن تردّده في اللسان العربي ، ولاسيما عند ذوي الاختصاص من علماء التجويد والقراءة ، يفوق مستوى القلّة أو التردد الطبيعي ، بل يتردد بنحو كبير وبصيغ مختلفة أداءً ووصفاً ، فاقتضت كثرة ترداده أن يحوز صفة " الظاهرة " .

ويمكن تعريف هذه الظاهرة وفقاً لما ذكرناه سابقاً ، وما سنفصّل الحديث عنه لاحقاً إن شاء الله تعالى ، بأنها " **احتمال أداء الملفوظ بأكثر من وجه نطقيّ** " .

وتأتي أهمية هذا الموضوع من أمور عدّة ، منها :

١- سعة هذه الظاهرة وكثرة شواهدها ، فيسهم رصدها ومتابعتها وترتيبها في دراسة واحدة في الكشف عن وجه من وجوه بناء اللغة العربية وتميزها ، فضلاً عن إسهامه في بيان آلية من آليات بنائها وتركيبها .

٢- بيان منهج القدماء في تعاملهم مع الأحكام الصوتية المشكّلة لمستوى مهم من مستويات البحث اللغويّ ، وهو أمر يدعم المقولة الذاهبة إلى أنّ التراث العربي زاخر بكثير من النتائج المشابهة لما يطرحه الدرس اللساني الحديث ، إن لم تفقه – بحكم الفارق الزمنيّ والإمكانات التحليلية - .

٣- توضيح التلاقح بين العلوم العربيّة ؛ لبيان تأثّر الدرس الصوتي القديم بالدرس النحوي القديم ، بوصفه سمة تحليلية معاصرة تنبه إليها الأقدمون قبل الدارسين المحدثين الداعين إلى الانفتاح على الحقول المعرفية المختلفة عند الدارس، وهو ما يحسب لتراثنا أيضاً .

وقبل أن نلج في تفصيلات هذا الموضوع تجب الإشارة إلى أنه وردت نصوص كثيرة في كتب الأقدمين تنضوي تحت مفهومات أخرى ، وجدت لا مناص من الإشارة إليها لئلا يُتوهم باندراجها تحت مفهوم ما أروم بحثه ، وهذه الظواهر هي :

١- ما نسميه بـ " الخلاف الصوتي " وسبب إبعاده عن هذا المحل ؛ أن الخلاف عبارة عن رأيين غير متوافقين لا ينهض أحدهما عند صاحب الرأي المخالف ، وكذلك العكس .

٢- ما سمِّي بـ " اللحن الخفي " [٥] ، وهو ما يحسب على الخطأ في الأداء ، ويخرج عن " مفهوم تعدد الأوجه النطقية " ؛ لأن الوجه الملحون يعدّ خطأ ولا يكون وجهاً مقبولاً مقابل الوجه الصائب .

٣- ما لم يكن لحناً ولكن كره العرب أو العلماء محاكاته ، فهو لا يدخل أيضاً في باب هذه الظاهرة ؛ لأن الوجه الثاني مكروه غير مرغوب فيه .

وبعد تصفية المتشابه من الظواهر التي قد تتداخل مع ما نحن بصدد دراسته ، نجد أنّ ما ينسجم معها يحمل الأساسين أو واحداً منهما:

١- الجواز .

٢- الحسن .

فالنصوص التي تتعدد طريقة أدائها على نحو الجواز الحسن غير المرجوح هو الداخل في نطاق دراستنا هذه .

وتجدر الإشارة هنا إلى اننا سنعمد إلى نقل النصوص في كثير من مواضع هذه الدراسة ؛ لنقل التصور الذي حملته النصوص بما يؤكد مذهبنا في تسميتها ظاهرةً تستحق العزل والدراسة .

وسنعمد في الآتي من الدراسة إلى أمرين مهمين هما :

القسم الأول : أسباب ولادة الظاهرة في العربية :

تولدت هذه الظاهرة في العربية لأسباب متعددة يمكن أجمالها بالآتي :

١- **العامل البيئي :** تؤثر البيئة في كثير من سلوكيات الأفراد الساكنين فيها ، سواء أكان ذلك السلوك لغوياً أم اجتماعياً أم غير ذلك ، وهو أمر ملحوظ عند علمائنا الأقدمين والباحثين المحدثين ، وأسست ملاحظاتهم تلك كثيراً من النظريات والمقولات ، وتنتمي التعددية في أداء النطق إلى تلك الملحوظة .ومنهم د إبراهيم أنيس الذي استند إلى هذه الملحوظة ليؤسس مقولته في أن " الهمز " و" الإدغام " [٦] ظواهر لهجية اتسعت لتكون ظاهرةً لغوية عامة ، (فظاهرة تحقيق الهمز كانت كما هو ثابت – خاصة من خصائص تميم ، حيث لم تكن قريش تهمز كلماتها ، و إنما كانت تسهلها ، وحين شعر الحجازيون بميزة هذا التحقيق وأثره [في] رقي اللغة وفصاحتها استعاروه من تميم فامتصته لهجتهم ، وكان هذا أيضاً هو ما حدث لظاهرة الإدغام) [٧]؛ لذا قرّر الأقدمون عامل البيئة عاملاً لتعدّد الأداء النطقي ؛ لأن (الناس يتفاضلون في النطق بالهمزة [وسواها] على مقدار غلظ طباعهم ورقتها) [٨].

٢- **العامل النقلي :** أسّس العلماء العرب أغلب نظرياتهم ومقولاتهم على العامل الروائي أي السماع ، وعلى نحو خاص علم العربية الذي لا يخفى على المتابع أن " السماع " من أصول بناء قواعده .

وقد نقلت كتب العربية والتجويد كثيراً من الإشارات التي تحمل تعددية الأداء على سبب الاختلاف في النقل والرواية ، منها ما ذكره السيرافي في إدغام التاء والذال ما نصّه (وفي الذال كقوله " والذاريات ذروا " و" فالملقيات ذكراً " وهذا قول اليزيدي ، وبعض يروي عنه أنه كان لا يدغم " الذاريات ذروا " ولا " فالملقيات ذكراً ") [٩].

٣- **العامل التعليمي** : يعتمد علم التجويد والأداء الذي تنتمي أغلب نصوص الظاهرة المدروسة هنا إلى حاضنته المعرفية على وسيلتي الدربة والمران في تناقل الأحكام وطرائق الأداء النطقي ، التي عرفت في أدبيات المجيدين بـ " رياضة الألسن "[١٠] و " تثقيف اللسان "[١١] .

وسبب هذا العامل تعدد مستويات الأداء تبعاً لتعدد مستويات المتعلمين ، وهو ما سنقف عنده في القسم الثاني من هذه الدراسة " أي أنواع التعدد النطقي " ، لأن هذا العامل توسّع أثره في النطق العربي حتى غدا جزءاً مهماً من أجزاء الأداء ، فاقتضت هذه السعة أن يكون نوعاً قائماً برأسه .

٤- **العامل العقلي** : لا يخفى على المتتبع أنّ علم العربية تأثر بالأسس المنطقية والفلسفية [١٢] حتى غدت المباني العقلية تتحكم بأصول تقعيد القاعدة من قياس وعلّة وسواهما ، وهو ما وجدناه مبثوثاً في صفحات الكتب التجويدية والقرائية وغيرهما ، قال أبو عمرو الداني (وقرّاء القرآن متفاضلون في العلم بالتجويد والمعرفة بالتحقيق ، فمنهم من يعلم ذلك قياساً وتمييزاً ، وهو الحاذق النبيه ، ومنهم من يعلمه سماعاً وتقليداً ، وهو الغبي الفهيه) [١٣]، إذ نلحظ في هذا النص ترجيحاً للمباني العقلية على ما سواها في الفكر التجويدي عند عَلَم من أعلام مؤلفيها ، فكانت تلك المباني سبباً في نشأة هذه التعددية، من ذلك ما نقله السيرافي عن الفراء في إدغام الباء في الفاء (ويدغم في الدال جميع ما يجوز إدغامه في التاء في القياس إلا أن الذي وجدناه في قراءة القراء مدغماً في الدال حرفان التاء والدال) [١٤].

٥- **عامل الاختيار** : ذكرنا في النقطة السابقة أن المباني العقلية أساس مهم من أساسيات التكوين الفكري لعلماء العربية التي جعلتهم يفسحون المجال أمام الاجتهادات الشخصية ، وهو ما دفع الداني إلى وصف أهل القياس والعقل بالنبيهين ، وهو السبب أيضاً الذي دفع د عبد الصبور شاهين إلى وصف المعتمد على قياسه وقدرته على بناء قراءة خاصة بالشيخ وصاحب القراءة ، وما يؤكد هذا التوصيف حضور مبدأ " الاختيار " في

تأسيس القراءة ، وطريقة الأداء عند المجودين ، ومن المؤكد أن قدرة العلماء متفاوتة مما يسبب تفاوتاً في تحديد الأحكام الأدائية والنطقية [١٥]، ينقل السيرافي عن الفراء أنه (لا يدغم الظاء في التاء ؛ لأن بينهما تراخياً ، لا لأن الإدغام فيها لا يجوز ، ولكنه يختاره في بعضٍ لقوته ، ويدع في بعضٍ لنقصان سببه) [١٦].

٦- **العامل الشخصي** : إن ما ذكرناه سابقاً من أسباب يفسح المجال أمام العالم أن يدلو بدلوه ، لذلك تجد كثيراً من النصوص تشير إلى أن التعدد في الأداء نبع من اجتهاد شخصي خالف فيه اجتهاداً لشخص آخر ، ومن ذلك قول القرطبي (وقال قوم العين تمدّ للفصل بين الساكنين ، وليس حكمها عندي ذلك ، لأن الياء ، وإن سكنت فيها ، ليست حرف مد لأن ما قبلها فتحة ، لكن الياء ساكنة ،والنون وإن كانت ساكنة فهي خفيفة خارجة من الخيشوم لأن بعدها صاداً فالسكون يخفى بخفائها فيحدث بسبب السكون أدنى مدّ لا يساوي المدّ في " طاها " ولا المدّ في " ميم " ...) [١٧].ولا يخفى أن الاجتهاد الشخصي لأبي عمرو بن العلاء دفعه لرسم حكم تعاملي عام لم يقل به العلماء الأقدمون جميعاً ، وأقصد بذلك الإدغام الكبير و (هو أولى الخصائص التي امتاز بها اختيار أبي عمرو في قراءته ، [بكل ما] يحوي من عناصر ومشكلات ... فقد قال النحاة بأن الحركة إنما حذفت فيه للتقارب أو التجانس أو التماثل ، إرادة الإدغام)[١٨] وهو ما خالفه فيه كثير من النحاة وأهل الأداء .

٧- **تداخل العلوم** : مبدأ الاستعانة بين العلوم من المسائل التي أكدها المحدثون ، ورصدوا ضرورتها في النضج المعرفي ، ولا نعدم استثمار الأقدمين لها ؛ مما يحسب لرجاحة عقولهم في هذا الباب ، وقد أشرنا في نقاط سابقة إلى التداخل بين المنطق والفلسفة وجهد المقرئين ، ونشير هنا إلى استثمار التداخل مع علم النحو ، وهو ما أفرز تعدداً في الأداء النطقي العربي ، ونقل كثير من العلماء هذه التعددية في نصوص رصدوها كما ذكر أبو بكر المرعشي (ذكر بعض القراء في كتبهم أن الغنة باقية فيهما عند إظهارهما قبل حروف الحلق ، وذكر شيخ الداني فارس بن أحمد في مصنف له : إن الغنة ساقطة منهما إذا أظهرا قبل حروف الحلق ، وهو مذهب النحاة ، وبه صرّحوا في كتبهم ، وبه قرأت على كل شيوخي ما عدا قراءة يزيد والمسيبي) [١٩].

القسم الثاني : أنواع التعدد النطقي :

لم تكن النصوص التي أشارت إلى هذه الظاهرة على نمط أدائي واحد ليمكن حسابها على نوع واحد ، بل جاءت على أنماط متنوعة ، مما حدانا الأمر إلى تصنيفها على أنواع متعددة حسب ما يقتضيه أمرها ، وبعد فحص النصوص التي جمعناها هنا وجدنا انقسام هذه الظاهرة على خمسة أنواع ، هي :

أولاً : التعدد الشكلي :

يميل الإنسان إلى الجدل في أحيان كثيرة ، فتنتج من هذه الخصلة فروق شكلية لا حقيقة لها ، ولو دققنا فيها لوجدناها فروقا لفظية لا ترقى لأن تكون أداء ، وقد تنبه كثير من العلماء قديما إلى هذه المسألة في التأليف الصوتي العربي القديم ، إذ قال أبو بكر المرعشي الملقب بـ "ساجقلي زاده " " ت ١١٥٠ هـ " واصفاً حديثاً عن تعدد شكلي في الأداء إنه (يمكن أن يكون النزاع لفظيا لأن من قال ببقائها أراد في الجملة ، لعدم انفكاك الأصل الغنَّة عن النون ولو تنوينا ، ومن قال بسقوطها أراد عدم ظهورها)[٢٠] ، وعليه يكون التعدد الشكلي " **تعددا في توصيف أداء نطقي واحد فلا يعدو كونه لفظيا لا واقع له** " .

ومن أمثلة هذا النوع في تراثنا الصوتي :

١. **تعدد الغُنّة :** ذهب بعض العلماء إلى نسبة الغنة في سياقات صوتية متنوعة إلى النون وبعضهم نسبها إلى الميم ، ويمكن إجمالها بالآتي :

أ- **الإدغام :** ذهب ابن كيسان إلى أن النون (إذا أدغمت.. في الميم فالغنة غنّة النون ، وقال غيره : الغنة للميم ، وبذلك أقول ، لأن النون قد زال لفظها بالقلب فصار مخرجها من مخرج الميم ، فالغنة لا شك للميم لا لها) [٢١] ، وعلل الداني هذا التعدد أن (غنة الميم والنون عند الباء تشتبه ، ولا يكاد من لا يعرف أن يفرق بينهما في قوله تعالى : (من أنبأك هذا) (٦٦ / ٣) ، وقوله : (كنتم به) (١٠ / ٥١) ونحوها في اللفظ)[٢٢].

ب- ذكر الداني أن القراء يزيدون على (لم يرو) وهي أصوات الإدغام صوتا سادسا هو النون (ولا معنى لذكرها معهن لأنها إذا التقت بمثلها لم يكن غير إدغامها كسائر المثلين) [٢٣] .

٢. **تعدد المخارج** : وصف المخارج الصوتية لم يكن عند علماء العربية على وتيرة واحدة ، بل تنوع بتنوع طريقة التأليف عند المؤلف ، فمنهم من مال إلى طريقة التفصيل ومنهم من مال إلى طريقة الإجمال ؛ لذا كانت عند سيبويه ستة عشر مخرجا [٢٤] على حين (زعم الفراء وقطرب والجرمي وابن كيسان أنّ مخارج الحروف أربعة عشر مخرجا ، فجعلوا اللام والراء والنون من مخرج واحد وهو طرف اللسان ، وجعلهن سيبويه من ثلاثة مخارج) [٢٥] ويرجع سبب هذا الفرق إلى طريقة التوصيف فضلا عن التسامح في عدّ الفوارق الجزئية الكامنة في المخرج العام إذ (كل من تلك الحروف اشترك فيه حرفان كما في الرعاية وحصل من امتزاجها كما ذكر فمخرج كل منها مخرج للحرفين اللذين امتزجا ولبعض المصنفين هنا مسامحة) [٢٦] .

٣. **الجهر وعدمه :** ذكر بعض المؤلفين تعددا شكليا في جهر الاستعاذة قبل البسملة أو عدمه ، وهو (ما يؤخذ من الرواية على وجه الالتزام تعبدا كطريقته في الاستعاذة والتسمية ، وهذان الأمران لا يتصلان بلهجة ولا يعدان من العوامل الصوتية ، فإذا كان أبو عمرو قد التزم أن يذكر الاستعاذة مثلا عند كل قراءة فما ذلك إلا لأنه متمسك بمضمون الأمر في قوله تعالى (فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم) ، وما روي عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه قال : سمعت رسول الله (ص) يستفتح القراءة بهذا اللفظ بعينه فوجد الاستعاذة في مستهل القراءة والتزامه الجهر بها إنما هو تقليد تمسك به تنفيذا لأمر وعملا بسنة) [٢٧] .

ثانياً : التعدد التعليمي :

أكد علماء الأداء والقراءة أن الحفاظ على النطق السليم يأتي بالدربة والمران ، وأدّى هذا التأكيد إلى أن كانا أساساً من أسس هذا العلم ، و تناقله المهتمون والمتعلمون جيلاً بعد جيل فاستوى مصطلحاً ذا مفاهيم معروفة في عرف علماء هذا العلم ولاسيما مصطلحي "تثقيف اللسان " و " رياضة الألسن " (لأن الحفظ والتلقين يحصلان لقارئ القرآن اللفظ بالمقلوب والمبدل كما يحصِّلان له اللفظ بالأصل) [٢٨] .

استدعت هذه الطريقة أن يتعدد النطق في الأداء وفقا لمستويات المتعلم ، فطريقة التحفيظ في مستوى المبتدئ تختلف عنها في مستواه وهو متقدم ، وهكذا ؛ ولذا يمكن تعريف هذا النوع بأنه " **تعدد النطق لتعدد مستويات فهم الأداء عند المتعلمين** " وقد اتضحت التعددية النطقية في النصوص التي رويت عن مشايخ الأداء إذ (وقف الثوري على حمزة فقال : يا أبا عمارة ما هذا الهمز والمد والقطع الشديد ؟ فقال : يا أبا عبد الله هذه رياضة للمتعلم ، قال : صدقت ، ... ولهذا المعنى الذي ذكره حمزة – رحمه الله – يرخص في المبالغة في التحقيق من يرخص من الشيوخ المتقدمين والقراء السالفين لترتاض به ألسنة المبتدئين وتتحكم فيه طباع المتعلمين ثم يعرفون بعدُ حقيقتَه ويوقفون على المراد من كيفيته ، فأما استعماله على غير ذلك فلا سبيل إليه البتة للمتقدم من الأخبار عن الأئمة بكراهته والعدول عنه) [٢٩]، وقد نقل ابن مجاهد (عن وقف حمزة على الساكن قبل الهمزة وإفراطه في المد إلى غير ذلك ، قال : كان حمزة يأخذ بذلك على المتعلم ومراده أن يصل إلى ما نحن عليه من إعطاء الحروف حقوقها ، ... وقد جاء هذا عن حمزة منصوصا : انّا جعلنا هذا التحقيق ليستمرّ عليه المتعلم)[٣٠]، وروي عن حمزة أنه علل سبب تفاوت أداء تلامذته في تحقيق الأحكام بحجة تفصح عن تدعيم كل ما ذكرناه إذ قال : إنما أزيد على الغلام في المد ليأتي بالمعنى) [٣١] .

وأفرز هذا التعدد في التعليم أن تسربت بعض الروايات من مستوى المبتدئين ، أو ما هو فوقه ، ودخلت بعض المؤلفات فكان هذا النقل تعدداً سببه تفاوت مستويات تعليم الأداء وفقاً لمستويات التحصيل العلمي .

ثالثاً : التعدد الأدائي :

نجد في تراثنا الصوتي جملة مصطلحات تؤكد حقيقة واحدة ، فأما المصطلحات فهي " أوجه القراءة "[٣٢] و " أسلوب القراءة "[٣٣] و " مراتب القراءة " [٣٤]، وغيرها .أما الحقيقة فهي تأكيد (لصحة افتراق طباع أئمة القراءة في الترتيل والتحقيق والحدر والتخفيف واختلاف مذاهبها فيما تلقته من أئمتها ونقلته عن سلفها من الهمز وتركه والمد وقصره والإمالة والتفخيم والبيان والإدغام والروم والإشمام إلى سائر ما ورد عنها استعماله والأخذ به من المطرد من الأصول والمفترق من الفروع إذ معنى قول النبي " ص " بلحون العرب وأصواتها يريد طباعها ومذاهبها وذلك إجماع باتفاق من أهل العلم باللسان من طباعها ومذاهبها ولكل ضرب منه حد ينتهي إليه لا يتجاوز وغاية يبلغ إليها لا تخالف)[٣٥]

إذ (يتفاوت النطق بالألفاظ عند الكلام بين السرعة والتمهل حسب حاجة المتكلم وما يقتضيه المقام ، ويمكن للمتكلم أن يرفع صوته وأن يخفضه كما يريد ، وقد درس علماء التجويد الكيفية التي يجب أن يسلكها قارئ القرآن في نطق ألفاظ الذكر الحكيم من حيث السرعة والتمهل) [٣٦]فـ (القراء مجمعون على التزام التجويد ، وهو إقامة مخارج الحروف وصفاتها ، فأما أسلوب القراءة من حدر وترتيل ، بعد إحراز ما ذكرنا ، فهم فيه متباينون غير مستوين) [٣٧].

روي عن أبي عمرو بن العلاء تعدد في الأداء ، فمرة يترك الهمز لكل همزة ساكنة ، ومرة يهمزها ، وبالتدقيق تبيّن أن الأداء الأول سببه طريقة " الحدر " التي يعتمدها في " الصلاة " [٣٨] ، والأداء الثاني سببه طريقة " التحقيق " التي يعتمدها في غير " الصلاة " [٣٩].

وينبع هذا التعدد زيادة على ما ذكرناه من سببين:

الأول : عامل الطريقة : تختلف المقامات النغمية في نسقها الإيقاعي [٤٠] ؛ إذ يتعامل إذن المتلقي ويستجيب لها في بيئة معينة بنحو أكبر من مقامات تعتمد نسق الإيقاع في بيئات أخرى ، بالضبط كنسق الإيقاع السريع في الخليج الذي انسجمت معه نغمة طريقة " الحدر "[٤١] الأدائية السريعة في تلاوة القرآن ، في حين انسجمت أنساق الإيقاع المتوسط و البطيء في بيئات أخرى تشيع فيها نغمية المقامات البطيئة و المتوسطة " بين بين " ، فشاعت – كما في مصر والعراق والشام - نغمة " التدوير " و " الترتيل " [٤٢] .

تؤثر هذه الأنساق الإيقاعية في طريقة أداء النص صوتياً ، ولاسيما المدود ، فما ينسجم و نغمة " الحدر " السريعة من مدود الصوائت – على مختلف مستوياتها الطولية – يختلف حتماً مع نغمة " التدوير " المتوسطة " بين بين " أو " الترتيل " البطيئة .

ينقل القرطبي اختلاف القرّاء في طريقة " التمطيط " الأدائية بقوله (أما التمطيط فهو أن يضيف إلى ما ذكرته في حروف المد واللين المد مع جري النفس فيه ، وفيه حروف المد واللين ... ولا تدرك حقيقة التمطيط إلا بالمشافهة ، وهو على نحو ما يقرأ به ورش عن نافع من طريق المصريين ، ومن التمطيط أيضاً أن يثبت القارئ على الإعراب في موضع الرفع والنصب والخفض ، مثل قوله تعالى " مالك يوم الدين " و " من بعد ما تبين لهم الحق " و " وما منعك أن " ، ونحو ذلك حيث كان . وأما البصريون والبغداديون والخراسانيون والأصبهانيون ، فإنهم يأخذون عن ورش عن نافع بغير تمطيط) [٤٣].

<u>الثاني : عامل البيئة :</u> لا يختلف كثيراً هذا العامل عن سابقه ، بل ينبني عليه حضوره في تعليل هذا الضرب من " التعدد النطقي " ؛ إذ تأكد من وصف العامل السابق أن لكل بيئة نسقاً إيقاعياً تحتكم إليه إذن المتلقي أو لنقل يلتذّ به ، وعلى الرغم من ذلك التوصيف العام في العامل السابق ، بقي أمر أكثر خصوصية ، قصدنا به " عامل البيئة " ، ونعني به : أن هناك بيئات تميل إلى نغمة المقام السريع ، فيدعو هذا أن يكون أداء " الحدر " السريع منسجماً مع ذائقة القابعين في مناخ تلك البيئة ، و لنضرب لذلك مثالاً : انّ نسق الإيقاع السريع المحبّذ في الخليج يحبّذه اليمنيون أيضاً ، ويعود ذلك التقارب لأسباب كثيرة ، منها تداخل القبائل بالمجاورة ولاسيما مع السعودية ، والامتداد التجاري الضارب بعلاقته التاريخية بين نقطتي " قريش " و " اليمن " أيام رحلة الشتاء والصيف ، وغيرها من العوامل الأخرى ، لكن هذا التجاور والتداخل الذي قارب بين ذائقة البيئتين المحليتين المتجاورتين لم يمنع من بعض التغييرات التي ميّزت أداء المقامين ، وإن امتاز بالسرعة ، فالذي يسمع النسق الإيقاعي السريع عند الخليجيين ، واليمنيين ، يلحظ الخصوصية ، فاستدعى هذا أن يكون " حدر " القارئ الخليجي مختلفا عن " حدر " القارئ اليمني وإن كان يسيراً ، لكنه مسجّل ومحسوب في آليات التجويد القرآني .

وما ينطبق على أنساق الإيقاع السريع ينسحب على أنساق الإيقاع المتوسط والبطيء بين " العراق والشام ومصر " ؛ إذ يميز أهل الأداء بين نغمية " التدوير " و " الترتيل " العراقي ، وبين " الشامي " و " المصري " ، فتحبيذ النسق الإيقاعي المتوسط " بين بين " والبطيء في هذه البيئات لم يمنع من حضور الخصوصية في تأدية مقامات ذلك النسق ، وينطبق هذا التمايز على بقية البيئات الإسلامية في المغرب والمشرق .

وعليه يمكن تعريف هذا النوع بأنّه " **تعدّد النطق بتعدد طريقة الأداء العامة في بيئة معينة ، بحكم الذائقة السمعية الشائعة فيها** " .

رابعاً : التعدد الوظيفي الدالّ :

يؤكد الأقدمون من علماء القراءة والأداء أن الفرق بين "اللحن الجليّ "و " اللحن الخفيّ " يكمن في أن الأول (خلل يطرأ على الألفاظ فيخلّ بالمعنى والعرف)[٤٤] أما الثاني فهو خلل (يطرأ على الألفاظ فيخلّ بالعرف الجالب للرونق والحسن فهما متفقان في أن كل واحد منهما خلل يطرأ على الألفاظ فيخلّ ، إلا أن الجليّ يخلّ بالمعنى والعرف ، والخفيّ لا يخلّ بالمعنى وإنما يخلّ بالعرف) [٤٥].

وهذه النتيجة المجمع عليها تؤكد الفارق بين " اللحن الخفي " وبين ما نريد أن نؤسس له في بحثنا هذا أي " ظاهرة تعدد الأوجه النطقية " ، إذ وجدت كثيراً من المواضع التي يشير إليها أهل الأداء على أنها مستويات متعددة من النطق تؤثر في المعنى ولم تحسب على اللحن الخفي ، فهي في أصلها من الطرائق المنتمية إلى ظاهرة " التعدد " ، وقد تنبه أبو بكر المرعشي ، وهو من المتأخرين ، لهذا الأمر فسعى إلى إعادة النظر في مفهوم " اللحن الخفي" من خلال إدخال تلك الطرائق الأدائية المتعددة والمؤثرة في المعنى في حقل " اللحن الخفي" فقرر أن بعض اللحون الخفية تؤثر في المعنى ، وحين اصطدم بإجماع الأقدمين على مخالفة هذا الحكم حسبها على اللحن الجلي ، إذ يقول : (والخفي خطأ في صفات الحروف كذا أطلق لكن ينبغي أن يقيد الخطأ فيها بما لا يؤدي إلى تبديل حرف بآخر كترك الإدغام وأما إذا أدى إليه كترك إطباق الطاء واستعلائه فهو من اللحن الجلي وبالجملة اللحن الجلي منه ما يخل بالمعنى والعرف جميعا اعني عرف العرب ومنه ما لا يخل إلا بالعرف واللحن الخفي لا يخل إلا بالعرف ... أقول : عد في" التمهيد " الوقف بالحركات كعوامل وتشديد المخفف وعكسه من اللحن الخفي ، وينبغي أن يكون من القسم الأول ، وينبغي أن يكون الخطأ في المخارج المتمايزة من اللحن الجلي وان يكون الخطأ في المخارج الجزئية الداخلة في مخرج كلي ، والخطأ في مراتب المد والغنة والتشديد من اللحن الخفي من قسمه الثاني) [٤٦].

وهذا الرأي مخالف للإجماع من وجه آخر أيضاً ؛ لأنّ الإجماع الذي صدمه في وجهته التي أرادها يتكرر هنا ، فالأقدمون مجمعون على أن اللحن الجلي في اللحن بالإعراب ، أما الخفي ففي اللحن بالأداء ، وما أراد نسبته إلى الجلي ليس من اللحن بالإعراب بل هو لحن بالأداء ؛ لذا لا محيص من انتمائه إلى ظاهرة أخرى ، تلك هي " التعدد النطقي " .

وعليه يمكن تعريف هذا التعدد بأنه " **تعدد في أداء المنطوق يؤثر في اللفظ والمعنى**" ويمكننا إجمال هذا التعدد في أمرين :

أ- **المدّ :** هو زمن النطق بأصوات محددة [٤٧] ، وجاء هذا التعدد في أداء أصوات المدّ لسببين رئيسين هما : (معنوي ولفظي ، فالمعنوي هو قصد المبالغة في النفي في مثل "

لا ريب فيه " ومنه مد التعظيم في نحو " لا اله إلا الله " ، واللفظي هو ما مد من اجل الهمزة والسكون ، لكن المعنوي سبب ضعيف إذا لم يعاضده سبب آخر كما في " لا اله إلا الله " وكلام علماء التجويد عن المد يدور على ما كان سببه الهمزة أو السكون) [٤٨]

ب- **التفخيم والترقيق** : التفخيم والترقيق سمتان صوتيتان تلحقان بعض الأصوات ولاسيما اللام ، وقد نسب إليها أهل الأداء والقراءة وسواهم من علماء العربية وظائف دلالية ، فاللام المفخّمة [٤٩](في اسم الله تعالى بعد الفتح أو الضم اتفاقا نحو : " الله " " البقرة : ٧" ومواضع أخرى ، و" يد الله " " المائدة : ٦٤" ، وفيما عدا هذين النوعين مرققة عند جميع القراء إلا عند ورش فانه يغلظ اللام إذا تحركت بالفتحة ووليها من قبلها صاد مهملة أو طاء أو ظاء ، تحركت هذه الثلاثة بالفتح أو سكنت ، وتفصيلها في كتب القراءات ، وقولنا : " بعد الفتح " المراد الفتح الخالص عن الإمالة ، إذ لو أميل الفتح قبل لام الجلالة نحو : " نرى الله " " البقرة : ٥٥" بإمالة فتح الراء نحو الكسرة على قراءة السوسي ، ففي لام الجلالة حينئذ وجهان : التفخيم والترقيق ، قال في " الرعاية " : وإذا كان المشدد مفخما للتعظيم والإجلال نحو " قال الله " " آل عمران : ٥٥ " وشبهه يظهر التشديد إظهاراً متمكنا ليظهر التفخيم في اللام ، وليس في كلام العرب لام اظهر تفخيما واشد تعظيما من اللام في اسم الله جل ذكره ، لأنه فخم لإرادة التعظيم والإجلال ، وذلك إذا كان قبل اللام فتح أو ضم) [٥٠]، وعليه يمكننا الميز بين التعدد المنتمي إلى ظاهرة التعدد النطقي وبين التعدد المنتمي إلى اللحن الخفي بالركون إلى كونه دالاً أو غير دال ولاسيما في باب " المد " و" التفخيم والترقيق " [٥١].

خامساً : التعدد السياقي :

حين يدخل الصوت المفرد في بيئة صوتية معينة تتفاعل الأصوات المكوّنة لتلك البيئة تأثراً وتأثيراً تبعا لطبيعة السياق الصوتي المركبة فيه ، ونتائج هذه التفاعلية التأثيرية تسمى بالأحكام التعاملية المختلفة إدغاماً وإخفاء وإقلاباً وما سواها ، ومن المؤكد أن هذه الأحكام لا تأتي على وتيرة واحدة تبعاً لأسباب مختلفة فصلنا الحديث عنها في موضوع " أسباب ظاهرة التعدد النطقي " ، ويمكننا القول إنّ هذا النوع هو محصلة هذه الظاهرة الرئيسة ؛ لأنّ فيه تتضح التعددية الأدائية لنطق الأصوات في العربية .

ويمكننا تعريف هذا النوع من التعدد بأنه " **تأثير السياق الصوتي في أداء المنطوق بمستويات متعددة** "، ولا يحتاج المقام هنا تبيانا لوجه التعدد لأنها واضحة فيما سننقله من نصوص [٥٢] :

١- (ومن أهل الأداء أيضاً من يشبع مد الميم في قوله " الم الله " في أول آل عمران على مذهب الجميع ، غير عاصم من رواية الأعشى عن أبي بكر ، عنه ، وفي أول

العنكبوت ، على مذهب ورش عن نافع ، اعتمادا ،على تقدير سكونها ، ومنهم من لا يشبع مدها اعتدادا بحركتها ، وكذا منهم من لا يبالغ في إشباع مد العين في قوله " كهيعص " و " عسق " لانفتاح ما قبل يائها ، ومنهم من يبالغ في إشباع مدها لأجل الساكنين ، والمذهبان في الكل جيدان صحيحان) [٥٣].

٢- (إدغام الراء في مثلها ، كان الفراء يجيز الإدغام في ذلك على الوجهين من الجمع بين الساكنين ومن إلقاء الحركة) [٥٤].

٣- (فأما " ألم الله " فللقراء فيها مذهبان ، منهم من أشبع المدّ في " ميم " ومنهم لم يشبعه ، فمن أشبع قال : إن هذه الحركة حدثت ، أعني فتحة " ميم " ، لالتقاء الساكنين والحركة الحادثة لالتقاء الساكنين غير معتدٍّ بها ، فيكون وجودها كعدمها ومثله " قم الليل " فإن هذه الكسرة على الميم لو أعتدّ بها لعادت الواو الذاهبة من اللفظ لأجل سكونها وسكون الميم ، فلما لم تعتدّ دلّ على أن حركة التقاء الساكنين غير معتدّ بها ، فوجب المدّ لذلك . ومن لم يشبع المدّ فيها قال : المدّ إنما وجب في التقاء الساكنين ليفرّق بينهما وقد تحرّك الساكن فلا حاجة إلى الإشباع . وأما الألف فلا مدّ فيها ولا تمكين لعدم حرف المدّ في هجائها) [٥٥].

٤- (ومن كانت قراءته إدغام الدال التي في هجاء " كهيعص*[٥٦] ذكر " فمده أتم من مد من يظهرها لمجيء الذال المشددة بعد الألف ، وكذلك " طسم ")[٥٧].

٥- (من كانت قراءته إظهار النون التي في هجاء " سين " عند الميم فمده دون مد من يدغمها لتخفيف الميم بعدها) [٥٨].

٦- (من كانت قراءته إظهار النون التي في هجائها عند الواو فمده مد لطيف ومن كانت قراءته إخفاء النون منها فمده أتم من مد من يظهرها وذلك على قدر دخول النون فيها) [٥٩].

٧- (من كانت قراءته الإدغام المحض فليمدها مدا أطول من مد من يخفيها لمجيء الواو مشددة بعدها ، ولا أعرف أحدا أدغمها إدغاما محضاً فاعلم ، وهذا باب حسن فاعرفه) [٦٠].

٨- (فإن قيل : ما قولك في " طس "[٦١] قد أظهر النون من هجائها بعض القراء وأدغمها بعضهم ؟ ، قيل : أما إظهارها فعلى وجهين ، وأما إدغامها فعلى وجهين أيضاً ، فأحد وجهي الإظهار هو أن تجعل السين بمنزلة اسم غير معرب ، وتكون النون منهما آخره ، وهي أصلية بمنزلة اللام من الفعل فلا يدغم عند الإدراج للحجة التي تقدم ذكرها في باب الميم ، فإن قيل : لمَ لمْ يظهروها في " طس تلك " " النمل " و " حم * عسق " " الشورى " ؟ ، قيل : تقدم ذكر الجواب في ذلك ، وذلك قد بينا أنها تظهر عند حروف

الحلق والياء والواو والميم لبعدها منهن ، وتخفى عند باقي الحروف ، وقد خصوها بالإظهار عند الميم في قوله : " طسم " ، وبالإخفاء عند التاء في قوله : " طس تلك " " النمل " قياسا على قوله : نمى ينمي ، ونتج ينتج ، ونتن ينتن ، وأخفوها أيضاً عند القاف من " عسق " قياسا على قوله : نقد ينقد ، ونقل ينقل ، ونقر ينقر ، والوجه الثاني من الإظهار هو أن تقطع الحروف فتسكت عند كل حرف منها فتظهر النون عند ذلك كقوله : ط س م ، وكذلك ط س ، وكذلك : ح م ع س ق ، وقوله : ي س والقران ، و ن والقلم ، وسواء كانت السين اسما أو حرفا فإنها تظهر عند القطع ، فأما أحد وجهي الإدغام فإنهم ادغموها عند الميم إدغاما محضاً ، قياسا على قوله : " وإن من شيء " " الإسراء " و " وإن منكم " " مريم " و " من مال " " النور " ونحوهن ، تصير النون عند الميم ميما ، فتدغم كما تدغم الميم سواء ، والوجه الثاني هو الإخفاء الذي ليس بإدغام محض ولا يوجب تشديد الحرف بعدها وذلك عند التاء والقاف والواو نحو : " طس تلك " و " يس والقران " و " حم عسق " و " ن والقلم " خففت النون قبل الحروف وتركتها مخففات على جهتها) [٦٢].

٩- قال أبو شامة : إن تحرك الساكن في هذا القسم نحو " ألم . الله " أول آل عمران فإنه بفتح الميم وحذف الهمزة عند جميع القراء إلا الأعشى ، و " ألم . أحسب الناس " أول العنكبوت فإنه بفتح الميم على قراءة ورش خاصة ، فإنه ينقل فتحة همزة الاستفهام إلى الميم ويحذف الهمزة ، فيجوز في هذين المثالين القصر نظراً إلى الحركة العارضة ، ويجوز المدّ نظراً إلى السكون الأصلي وهو الراجح) [٦٣].

١٠- (والغنة إذا ثبتت في الوصل لم يشدّد الحرف ، ولفظ به بتشديد يسير) [٦٤].

النتائج :

١- حاولت هذا الدارسة أن تعيد قراءة جزئية من جزئيات تراثنا اللساني ولاسيما الصوتي منه بعين دراسية معاصرة ، لخلق روح مواءمةٍ بين المتنين المعرفيين استبعاداً لحالة القطيعة التي يدعو إليها بعضٌ من الدارسين المعاصرين .

٢- الكشف عن جوانب أغفلها الدرس والتحليل في متننا المعرفي التراثي ولاسيما اللساني منه ، فهناك كثير من الجوانب البكر التي لم تحرث أرضها بعد ، ومنها هذه الظاهرة التي هي مقام البحث .

٣- كشفت هذه الظاهرة التي حاولنا تثبيتها في منظومة البحث اللساني العربية ، أن المستوى المتوسط في تحديد الحكم حاضر في أحكام علماء العربية جنباً إلى جنب مستويي الخطأ والصواب .

٤- بيّنت هذه الدراسة أن المباني العقلية من أهم المباني التي اعتمدها علماء العربية ؛ لذلك فسحت المجال أمام اجتهادات العلماء لوضع القواعد المحددة لطريقة أداء النطق العربي .

٥- أكّدت هذه الدراسة أن البيئة كانت عاملاً مهماً في تحديد الأداء في كثير من أحيانه ، وهو مبدأ قال به الأقدمون والمحدثون .

٦- وضّحت هذه الدراسة أن التعدد النطقي في العربية يأتي على مستويين ، مستوى رئيس ، ومستوى فرعي ؛ ليشكّل بذلك طبقية تعددية في الأداء والتحليل .

٧- سعت هذه الدراسة إلى إثبات أن التعدد النطقي في العربية يقوم على أنواع أهمها النوع " السياقي " الذي يمثّل النوع الأكثر شيوعاً ، والأكثر تأييداً من الدراسات الصوتية الحديثة ؛ لأنه نابع من طبيعة اللغة وسياقاتها البنائية .

٨- حاولت هذه الدراسة الميز بين ظواهر صوتية حصل بينها تداخل في درس القراءة عند الأقدمين ، كما حصل بين ظاهرتي " اللحن الخفي " والظاهرة موضوع الدراسة " التعدّد النطقي " .

الهوامش والمصادر :

[1] تحسب جميع النصوص التي ذكرت عبارة " على مذهب من كذا " أو " على رأي كذا " وما يجري مجراهما على قسم التعدد بالتلميح ؛ لأن ذكر مذهب أو رأي يعني بالضرورة وجود رأي آخر ، وإلا لما خصصت بقيده ، ولمعرفة بعض المواضع التي ذكرت هذه العبارة ينظر : التحديد في الإتقان والتجويد : أبو عمر الداني : ٩٧ و١٢٢ و١٢٣ و١٢٤ ١٣٢ و١٦٦: تحقيق : د غانم قدوري الحمد / دار عمار / الأردن – عمان / ط٢ ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

[2] التحديد في الإتقان والتجويد : أبو عمرو الداني : ١٢٣.

[3] الموضح في التجويد : عبد الوهاب القرطبي :٥٢: تحقيق : د غانم قدوري الحمد / دار عمار / الأردن – عمان / ط٢/ ٢٠٠٠م.

[4] أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي " أبو عمرو بن العلاء " : د عبد الصبو شاهين : ١٠١ : مكتبة الخانجي بالقاهرة / ط١ / ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م ، ومن القدماء الذين تحدثوا عن موضوع الاختيار ابن الجزري في كتابه النشر في القراءات العشر : ، ينظر : ٦/١ وما بعدها / صححه علي محمد الضباع / المكتبة التجارية الكبرى بمصر .

[5] درست هذه الظاهرة في بحث مستقل بعنوان " ظاهرة اللحن الجلي واللحن الخفي عند المجودين : قراءة في المقولة والمصطلح " حوليات كلية الآداب / جامعة الكويت / الرسالة " ٢٧٤ " الحولية ٢٨ مارس لسنة ٢٠٠٨م - ١٤٢٩هـ .

[6] في اللهجات العربية : د إبراهيم أنيس : ٦٥وما بعدها : مطبعة الرسالة / القاهرة .

[7] أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي : ٧١-٧٢ .

[8] التحديد في الإتقان والتجويد : ١١٨ وينظر منه أيضاً : ١٦٠ ، جهد المقلّ : محمد بن أبي بكر المرعشي : ١٩١: دراسة وتحقيق : د . سالم قدوري الحمد / دار عمار / ط ١ / عمان / ٢٠٠١م.

[9] إدغام القراء : ١٤.

[10] التحديد في الإتقان والتجويد : ٨٠ ، والتمهيد في معرفة التجويد : أبو العلاء الحسن الهمداني العطار : تحقيق : د غانم قدوري الحمد :١٨٩ : دار عمار / الأردن – عمان / ط١ / ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

[11] الموضح في التجويد : ٦٩ .

[12] ينظر : النحو العربي " العلة النحوية نشأتها وتطورها " : د ما زن المبارك : ٧٢ وما بعدها / دار الكتب / القاهرة / ط٣ / ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

[13] التحديد في الإتقان والتجويد : ٦٧ .

[١٤] إدغام القراء : أبو سعيد السيرافي : ٣٣ ، وينظر : ٦٠: تحقيق : د محمد علي عبد الكريم الرديني : دار أسامة / دمشق / ط٢ / ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، وينظر التحديد : الداني : ٦٧.

[١٥] ينظر : التحديد : ١١٧ .

[١٦] إدغام القراء : ١٨ ، وينظر :الكتاب : ٤٦٨/٤ : تحقيق عبد السلام هارون / القاهرة / ١٣٩٥هـ ، ومعاني القرآن : الفراء : تحقيق : نجاتي والنجار : ١٧٢/١ / القاهرة / ١٩٧٢م.

[١٧] الموضح : ١٣٦ .وينظر : التحديد : ١١٧و١١٨ ،.

[١٨] أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي " أبو عمرو بن العلاء " : ١٢١ .

[١٩] جهد المقل : ١٩٥ .

[٢٠] جهد المقلّ:١٩٦.

[٢١] التحديد في الإتقان والتجويد / الداني : ١١٤ ، وينظر : الموضح في التجويد للقرطبي : ١٤٦، وينظر : التمهيد في علم التجويد ابن الجزري :تحقيق : د غانم قدوري الحمد ١٦٧-١٦٨ / مؤسسة الرسالة / ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

[٢٢] التحديد في الإتقان والتجويد : ١١٧ .

[٢٣] م . ن. : ١١٢ .

[٢٤] الكتاب : ٤ / ٤٣٣ ، وذهب بعضهم إلى أنها سبعة عشر مخرجا ، ينظر : شرح الشافية فخر الدين الجاربردي : ١ / ٣٣٦ طبعة حجرية قديمة بتاريخ ١٣٠٥هـ ، والمنح الفكرية على متن الجزرية : علي القاري :١١ / المطبعة الميمنية / مصر / ١٣٢٢هـ

[٢٥] التحديد في الإتقان والتجويد : ١٠٤ .

[٢٦] جهد المقلّ : ١٣٨/ وينظر الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق التلاوة : مكي بن أبي طالب : تحقيق : د أحمد حسن فرحات : ١١١ / دار عمار / الأردن – عمان / ط٢ / ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

[٢٧] أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي – أبو عمرو بن العلاء : ١٠٧.

[٢٨] الموضح في التجويد : ١٧٤ .

[٢٩] التحديد في الإتقان والتجويد : ٨٩ .

[٣٠] م . ن . : ٩٠ .

[٣١] م . ن .

[٣٢] ينظر : الدراسات الصوتية عند المجودين : ٥٥٤: ونسبه د.غانم لأبي الفضل أحمد بن أبي عمر الرازي " ت ٤٥٤ هـ " نقلاً عن الأيضاح : ٦٧و .

[٣٣] ينظر : الإقناع في القراءات السبع : ابن الباذش :تحقيق : د عبد المجيد قطامش : ١ / ٥٥٢ / دار الفكر / دمشق / ط١ / ١٤٠٣هـ .

[٣٤] ينظر : الدراسات الصوتية عند المجودين : ٥٥٤ ونسبه د.غانم لابن الكيال "ت ٩٢٩هـ" نقلاً عن " الأنجم الزاهرة " : ٨٢ظ.

[٣٥] التحديد في الإتقان والتجويد : ٨٢ .

[٣٦] الدراسات الصوتية عند علماء التجويد : ٥٥٤ .

[٣٧] م.ن .

[٣٨] ينظر : السبعة في القراءات : ابن مجاهد : تحقيق : د شوقي ضيف : ١٣١ / دار المعارف / مصر / ١٩٨٠م.

[٣٩] بيان العيوب التي يجب أن يتجنبها القرّاء : السعيدي : تحقيق : د غانم قدوري الحمد : ٤٢ ٤٣ / دار عمار / الأردن – بيروت / ط١ / ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .

[٤٠] ينظر : قواعد التجويد والإلقاء الصوتي : الشيخ جلال الحنفي : ٢٠ وما بعدها : دار الحرية / بغداد / ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

[٤١] يراد به : التلاوة السريعة للنص القرآني من دون المساس بطريقة إخراج الصوت وتحديد صفته ، ينظر : الإقناع : ابن الباذش : ٥٥٩/١ ، والنشر : ١ / ٢٠٧ .

[٤٢] يراد الترتيل : التلاوة المتأنية التي تقابل عند أغلب علماء التجويد التحقيق ، أما التدوير فهي التوسط في السرعة بين طريقة الترتيل وطريقة الحدر ، ينظر :النشر : ٢٠٥/١ ، و الدراسات الصوتية عند علماء التجويد : ٥٥٧

[٤٣] الموضح : ٢١٤- ٢١٥ .

[٤٤] الموضح في التجويد : ٥٧ .

[٤٥] م . ن .

[٤٦] جهد المقل : ١١١- ١١٢ .

[٤٧] ينظر: دراسة الصوت اللغوي : د أحمد مختار عمر : ١٩٧ : عالم الكتب / القاهرة / ط١/١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م ، وفي الأصوات اللغوية : دراسة في أصوات المد في العربية :د غالب المطلبي : ٣٧ : دار الحرية للطباعة / بغداد / ١٠٨٤م.

[٤٨] الدراسات الصوتية عند علماء التجويد : د غانم قدوري الحمد : ٥٢٦: مطبعة الخلود / ط١ / بغداد / ١٩٨٦م ، وينظر : النشر : ٣٤٤/١.

[٤٩] كان التفخيم والترقيق ميزانا للتفريق بين مذهب الكسائي وسواه من القراء ، ينظر : رسالتان في التجويد : ٦٢ ، والتيسير في القراءات السبع : أبو عمرو الداني : تحقيق أوتوبرتزل : ٦٠ : مطبعة الدولة / استنابول / ١٩٣٠م .

[٥٠] جهد المقل : ١٧٩- ١٨٠، وينظر : التيسير : ٥٨ و النشر : ١١٢/٢ ، والرعاية : ٢٥٧.

[٥١] وردت إشارات كثيرة إلى تأثير التعدد النطقي في المعنى مع الإدغام والإظهار والإخفاء ، ينظر : التحديد في الإتقان والتجويد : ١٢٩ و ١٣١ و ١٦٣ وغيرها، لكننا نتوقف عند هذا الأمر كونه لا يدخل في الوظيفة الدلالية أكثر من دخوله في التشويه اللفظي المعيب .

[٥٢] ينظر : ما ذكره الكوفيون من الإدغام : ٣١ ، رسالتان في تجويد القرآن : ٤٩ و ٥٠ و ٦٨-٦٩ ، و التحديد في الإتقان والتجويد : ١٢٢و١٣٨و١٤١و١٥٠و١٦٤و١٦٥و١٦٦-١٦٧و١٧٣ ، والموضح في التجويد: ١٣٥١٣٦و١٣٧- ١٣٨ و١٣٨ و ١٤٠و١٥٢ و١٦٠و١٧٢و١٩٢و١٩٣و٢٠٦و٢٠٧و٢٠٨و٢١٠، وجهد المقل : ١٧٧ و ١٧٨و ١٨٠ و١٨٤و١٨٧و١٨٨و١٨٩و١٩٠و١٩١و١٩٣و١٩٦و١٩٧و١٩٩و ٢٢٠و٢٢٤ و٢٢٥وغيرها.

[٥٣] التحديد في الإتقان والتجويد : ١٢٣ .

[٥٤] إدغام القراء : ش .

[٥٥] الموضح في التجويد : ١٣٨ .

[٥٦] أي الدال المنطوقة في آخر تهجي صاد من (كهيعص) .

[٥٧] رسالتان في تجويد القران : ٤٩ .

[٥٨] م . ن .

[٥٩] م . ن : ٥٠ .

[٦٠] م.ن.

[٦١] أي النون المنطوقة في آخر تهجي سين من (طس) .

[٦٢] م . ن : ٦٧ – ٦٩ .

[٦٣] جهد المقل : ٢١٩-٢٢٠ .

[٦٤] التحديد : ١١٤ .